

## الحكومة والمعارضة السياسية والميليشيات والمرتزة

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



تطور الموقف إلى تقنين أوضاع المرتزة كقوة يتراد دورها في النزاعات، ولها وكلاء، دول مؤثرة، تنقلهم من نزاع إلى آخر، وأصبحت تركيا عنواناً لهم، ومعروفة بضلوعها في استخدامهم، وتحركهم من دولة إلى أخرى بالطريقة التي تراها الحكومة والمعارضة والميليشيات والمرتزة في بوتقة واحدة لإعادة صياغة الواقع بما يلي طموحات من لجأوا إليهم. يقود التواصل مع الجهات الأربع إلى زيادة معدل التعقيدات في الأزمات، ويقلل من فرص تفكيكها، لأن ذلك يحتمل الدول التي لجأت إلى محاولة التوفيق بينها مسؤولية سياسية وجنائية وأخلاقية، لذلك تعمل على تعطيل الحل كلما لاحت فرصة للوصول إليه، أو تلجأ إلى صياغة حلول مشوهة تعيد إنتاج الأزمة ومنع تفردها. لعل ما يجري في ليبيا يعد صورة واضحة لهذه المعادلة القلقة، وما يعترضها من تشابكات، فالحل السياسي المرجو يمكن أن يرفع الغطاء عما فعلته تركيا، وبعض القوى المحلية والإقليمية والدولية من تدمير وانتهاكات، ويكشف كما هائلاً من التصرفات الغامضة التي مورست على الأراضي الليبية، تفسر في مجملها الجمع بين رباي، الحكومة والمعارضة والميليشيات والمرتزة.

قد يكون العنوان أعلاه يجمع بين أربع وجهات متناقضة، لكن بقليل من الإمعان يمكن اكتشاف أن هناك طرفاً من خارجها نجح في الجمع بينها، وقلص مساحة التنافر الظاهرة من الوهلة الأولى، وأصبحت هذه الأطراف حاضرة في حسابات بعض القوى عند تعاملها مع الدول الحافلة بصراعات ونزاعات في المنطقة. نظرة واحدة على إحداها، في سوريا وليبيا واليمن والعراق والصومال، أو غيرها، تبين وجود علاقة بين المكونات المنخرطة في التوترات التي تمر بها هذه الدول، وبين قوى خارجية عدة، فتعدد اللاعبين واختلاف مشاريعهم وتباين أهدافهم، فضلاً عن السيولة التي تتسم بها التوترات، فرض العمل وفقاً لسياسة تعتمد على خطوط متوازنة.

جاءت هذه السياسة من رحم النتائج التي تفرزها كل جبهة، فلم تعد القسمة على اثنين، أو قاصرة على الحكومة والمعارضة، مهما كانت قوة كل طرف، أو تنوعت التسهيلات المستخدمة في الحسم بين المرونة والخشونة، وبين الوسائل السياسية والمسلحة، وبين الأجسام الداخلية والخارجية، حيث طرأت مستجدات غيرت القاعدة التقليدية.

أسهمت التطورات التي جرت خلال السنوات العشر الماضية في التغيير، ففي ظل صعود قوى وهبوط أخرى، بدأت محددات الاشتباك تشهد تحولات في دور العامل الخارجي في تحريك القوى المحلية، بما زاد من طغيان الأول على الثانية.

مضى وقت، كانت فيه قوى خارجية تفتتح قنوات اتصالها في دول عديدة مع الحكومة والمعارضة السياسية في آن واحد، ثم امتدت إلى التنظيمات التي تتبع أسلوباً مسلحاً في معارضتها، بهدف ضمان الحفاظ على المصالح.

إذا تمكنت الحكومة من القبض على زمام الأمور نجت هذه الدولة أو تلك من مازق انحيازها إلى المعارضة من خلال عدم التخلي عن الدفء مع الحكومة، وإذا حدث العكس، ونجحت الأخيرة في الصعود إلى السلطة لم تتأثر المصالح العامة بذريعة دعم الحكومة في مواجهتها، وهي صيغة ازدياد جانبيتها في بعض الدول.

أجادت دول غربية استخدام سياسة الأداتين لفترة طويلة، بحجة أن الديمقراطية التي تتبناها علناً تفرض الحوار مع جميع القوى، واستقبلت عواصمها، وسفاراتها في دول عربية وأفريقية، قيادات من المعارضة لهذا السبب، وتركت الحوار وإدارة التعاون مع المعارضة المسلحة للأجهزة الاستخباراتية لتحديد السبل الممكنة للتوجيه والتنسيق.

نغصت هذه السياسة أجواء العلاقات الرسمية بين الدول التي تقوم بذلك، والدول المستهدفة، وأحياناً كانت الثانية تغض الطرف عما يجري من قبل الأولى، طالما أنها معلنة، والحفاظ على حد معقول من الروابط، فالدول التي تبنت هذه المسألة تملك أوراقاً يمكنها من ممارسة ضغوط، بينها تحريض المعارضين على إزعاج حكوماتهم.

مع اتساع رقعة الصراعات دخلت الميليشيات كعنصر مهم فيها، ولم يعمل أفرادها بشكل عشوائي كما كانوا وقت النشأة المبكرة، وامتلكوا المال والسلاح والنفوذ ودفعة بعض الأمور، وتحول قاداتها إلى أداة في يد حكومات وجهات معارضة لها، ودخلت على الخط قوى خارجية أخذت تراهن على دورهم لحماية بعثاتها ومصالحها.

شهدت بعض الدول الأفريقية حروباً عدة بالوكالة أخذت شكلاً سريعاً، طرأت عليها تطورات كثيرة، والآن يمكن بسهولة تحديد الميليشيات العاملة لحساب بعض الدول، والتعرف على الرسم البياني لصعودها وهبوطها، والأسباب التي أدت إلى ذلك، فبعد شيوع الظاهرة ورواجها في صراعات متعددة تراجعت التحركات الخفية.



## أي لبنان في نهاية «عهد حزب الله»

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني



توقعه في المدى القريب؛ الجواب بكل بساطة أن «عهد حزب الله» لم يستطع إلى الآن الإجابة عن أي سؤال من الأسئلة المطروحة، بما في ذلك الأسئلة المرتبطة بالموال اللبنانيين والعرب في المصارف. الأهم من ذلك، أن لا وجود لسلطة في لبنان على استعداد لتقديم أي جواب عن سبب تفجير مرفأ بيروت. كيف يمكن بعد مرور ثلاثة أشهر ألا يكون هناك من يستطيع إعطاء ولو فكرة عامة عن الجهة المسؤولة عن الإهمال الذي تسبب بتلك الكارثة؟

في الواقع، لا يمكن توجيه أي سؤال إلى عهد يعتبر نفسه فوق المساءلة بمجرد أن المعادلة المعمول بها تتمثل في أن السلاح يحمي الفساد. لو كان الأمر مختلفاً، ولو كان هناك أي فريق أمل في مستقبل أفضل للبنانيين، لكانت تالفت الحكومة اللبنانية الجديدة سريعاً برئاسة سعد الحريري. لم تتشكل الحكومة لسبب في غاية البساطة يعود إلى أن ما يسمى «التيار العوني» حريص على بقاء وزارة الطاقة في حوزته. فشل هذا التيار في 12 عاماً في التعاطي مع مشكلة الكهرباء في لبنان. أكثر من ذلك، إن الكهرباء مسؤولة عن نصف الدين العام اللبناني، أي عن إهدار نحو خمسين مليار دولار، في حين كان في الإمكان تحويل قطاع الكهرباء إلى قطاع مربح للدولة اللبنانية وتوفير كل هذه المليارات التي تذهب إلى البواخر التركية التي توفر قسماً من الكهرباء التي يحتاج إليها لبنان. لا يوجد في لبنان من يريد الإجابة عن الأسئلة الحقيقية من نوع تلك المتعلقة بمعادلة السلاح الذي يحمي الفساد أو ملف الكهرباء... أو انهيار النظام المصرفي، أو تفجير ميناء بيروت، في غياب من يريد تحمّل مسؤولياته، بما في ذلك مسؤولية عرقلة تشكيل حكومة جديدة قادرة على التعاطي مع المجتمع الدولي، لا مفر من التساؤل: أي لبنان في نهاية «عهد حزب الله»؟ أي لبنان بعد 31 تشرين الأول - أكتوبر 2022؟ لعل الجواب عن مثل هذا السؤال في سؤال آخر: هل سيبقى في لبنان مواطنون لبنانيون من أصحاب الكفاءات والعقول يؤمنون بمستقبل ما لبلدهم... أم أن ما لم يتحقق في العام 1990 سيتحقق الآن. ما لم يتحقق وقتذاك من هجرة من البلد، عندما كان ميشال عون في قصر بعبدا، يتحقق حالياً. في السنة 2020 لم يعد يوجد لبناني إلا وطموحه مغادرة لبنان!

في لبنان لا يوجد من يريد الإجابة عن الأسئلة الحقيقية من نوع تلك المتعلقة بمعادلة السلاح الذي يحمي الفساد أو ملف الكهرباء أو انهيار النظام المصرفي أو تفجير ميناء بيروت

من تشرين الأول - أكتوبر 2016، يتبين أن لا وجود لأي بارقة أمل في الأفق. كل ما هناك سلسلة من الانهيارات تترافق مع تجاهل لواقع يتمثل في أن البلد لا يمكن أن يبقى على قيد الحياة بعدما تحكمت به معادلة السلاح يحمي الفساد. هذه المعادلة التي فرضها «حزب الله» جعلته قادراً على تسمية من يكون رئيس الجمهورية المسيحي في لبنان. ليس ما يشير إلى أن هناك من يستطيع كسر هذه المعادلة التي أوصلت لبنان إلى ما وصل إليه، أي إلى بلد مفلس في كل المجالات وعلى كل صعيد، خصوصاً بعد انهيار النظام المصرفي اللبناني وبعد تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب - أغسطس الماضي، أي قبل ما يزيد على ثلاثة أشهر.

من السهل القول إن التحرك الشعبي الذي بدأ في السابع عشر من تشرين الأول - أكتوبر 2019 كان في أساس التريدي الذي أوصل لبنان إلى الإفلاس وأنه لولا الانتفاضة الشعبية، لما وجدت المصارف مبرراً كي تغلق أبوابها وتحتجز أموال المودعين. هذه كذبة كبيرة ليس بعدها كذبة في غياب من يقول للبنانيين ما الذي حل بأموالهم ومن المسؤول فعلاً عن انهيار نظام مصرفي يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. لا يوجد من يفسر لماذا كانت تلك الحملة المبرمجة على المصارف والنظام المصرفي بعد العقوبات الأميركية على «حزب الله»؟ في «عهد حزب الله» لا توجد سلطة قادرة على تقديم أجوبة عن أسئلة في غاية البساطة. يوجد ضياع على كل صعيد. إنه عهد يعبر عن ضياع لبنان الذي ذهب إلى المفاوضات مع إسرائيل في شأن ترسيم الحدود البحرية من موقع البلد المفلس في كل المجالات. ما الذي يفترض في اللبنانيين

دخل «عهد حزب الله» في لبنان سنته الخامسة. أي مصير ينتظر البلد في نهاية هذا العهد، في الواحد والثلاثين من تشرين الأول - أكتوبر 2022؟ بكلام أوضح، هل من لبنان في نهاية «عهد حزب الله»؟ ليس ما يضمن بقاء لبنان في صيغته الحالية باتي شكل بعدما تبين أن ثمة حاجة إلى إصلاحات جذرية على كل الصعيد في ضوء إصرار فريق معين على وضع يده على البلد وتعطيل الحياة السياسية فيه... مع تحويله في الوقت ذاته إلى أرض طاردة لأهلها. هناك حملة واضحة تصب في اتجاه تهجير اللبنانيين من لبنان، على رأس المطلوب تهجيرهم المسيحيين الذين كانوا في الماضي يشكلون نصف عدد سكان لبنان والذين تضاعف عددهم مع الوقت. لم يعد سرّاً أن «عهد حزب الله» الذي بدأ في العام 2016 سيتكفل بعمل ما لم تستطع السنتان اللتان أمضاهما ميشال عون في قصر بعبدا بين أيلول - سبتمبر 1988 وتشرين الأول - أكتوبر 1990 عمله. أصرّ وقتذاك، بصفة كونه رئيساً لحكومة مؤقتة، على خوض حرب مع «القوات اللبنانية» التي كانت ما زالت ميليشيا مسيحية. كانت النتيجة تدمير جزء من المنطقة المسيحية على رؤوس ساكنيها وأكبر موجة هجرة مسيحية من لبنان.

لم يتبق أمام الرئيس ميشال عون سوى سنتين في قصر بعبدا. لكنهما سنتان حاسمتان بالنسبة إلى مصير لبنان دولة قابلة للحياة في ظل إشارات عدة مثيرة للقلق. في مقدم هذه الإشارات أن مصير لبنان لا يهيم «حزب الله» بمقدار ما يهيم أن يكون لبنان ورقة إيرانية لا أكثر في أي مفاوضات يمكن أن تحصل بين الإدارة الأميركية من جهة و«الجمهورية الإسلامية» من جهة أخرى. في «عهد حزب الله»، لم يعد قرار لبنان لبنانياً بمقدار ما أن المطلوب أن يكون لبنان مجرد تابع في «محور الممانعة» الذي تقوده إيران. إذا أخذنا في الاعتبار الأحداث التي مرّ بها لبنان منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية في اليوم الأخير

